

أحمد سعدي*

الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الرقابة خلال الحرب على غزة**

سيكون مقالاً متواضعاً يلتفت إلى ظاهرتين محددتين: الأولى هي دور أنظمة المراقبة الحديثة في السيطرة على عدد كبير من السكان، بينما تتعلق الظاهرة الثانية بظهور التحالفات والتضامن بين مختلف السكان الذين ليس بينهم ظاهرياً سوى القليل جداً من القواسم المشتركة. على سبيل المثال، ما الذي يربط مجتمع المثليين بالفلسطينيين المتدينين إلى حدّ كبير في غزة، وما هو المشترك بين طلاب وموظفي جامعة (League Ivy) وعمال «ستاريكس»؟

تمثل الحرب على غزة اختباراً صادمًا ليس فقط لموثوقية أنظمة المراقبة الجماعية التي أصبحت منذ العام الأخير من القرن الماضي الأداة الرئيسة لإدارة السكان والسيطرة عليهم على مستوى العالم، لكن أيضاً لأولئك الذين يعتمدون عليها. إن السهولة التي

أطلقت الحرب على غزة، التي بدأت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر العنان للعديد من التيارات الخفية، وسلطت الضوء على تيارات أخرى. هذا المقال لا يركز على المصيبة التي تتكشف أمام أعيننا وتتحدى إحساسنا بالإنسانية [أي حرب الإبادة الموجهة]، بل

* عالم اجتماع فلسطيني وأستاذ دائم في قسم السياسة والحكومة في جامعة بن غوريون في النقب.

** النص هو مساهمة قدمها البروفيسور أحمد سعدي في الجلسة العامة لمؤتمر شبكة دراسات المراقبة ٢٠٢٤ «المراقبة والسيطرة في إسرائيل / فلسطين»، تكميلاً لأعمال الراحل إيليا زريق (١٩٣٩-٢٠٢٢). وقد تم نشر هذه المساهمة في سلسلة فلسطين (Palestine series) كجزء من مدونة بليك (Blink) وهي مدونة تصدر عن مجلة الرقابة والمجتمع (surveillance and society). انظر/ي رابط المقالة: <https://short-link.me/KZXi>. ترجمة وليد حباس.

الخطر الثاني للاعتماد المفرط على البيانات هو أن البيانات الموضوعية يمكن تفسيرها بطرق مختلفة، وحتى متناقضة. على سبيل المثال، خلال حرب فيتنام، بالاعتماد على بيانات حول الخسائر الفيتنامية، اعتقد الاستراتيجيون الأميركيون لسنوات عذة أن النصر كان قاب قوسين أو أدنى. ومع ذلك، لم يتحقق ذلك أبدًا.

أن تقرر محتوى نظامهم الغذائي، واستهلاكهم للسعرات الحرارية، واللقاحات المستخدمة، واتصالاتهم داخل غزة ومع العالم الخارجي، وما إلى ذلك. يتم تعزيز هذه السيطرة من خلال المراقبة المستمرة من خلال الطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية وكاميرات المراقبة وأجهزة الاستشعار المزروعة في غزة وبرامج التجسس المزروعة في أنظمة الاتصالات الخاصة بهم. كان من المفترض أن يعمل نظام المراقبة والتحكم هذا بكفاءة وجدوى عالية. يراقب المجندون الإسرائيليون الشباب، ومعظمهم من النساء، كل الفلسطينيين من سكان القطاع وهم يديرون حياتهم اليومية على شاشات كبيرة موضوعة في غرف مكيفة الهواء في عمق إسرائيل، بما يشمل اصطحاب أطفالهم إلى المدرسة أو التسوق في السوق أو زيارة أصدقائهم وجيرانهم أو دفن أحبائهم. أعطت هذه الرؤية الواضحة القيادة الإسرائيليين الوهم بأنهم يعرفون سكان غزة عن كثب من خلال فك رموز الهابيتوس الخاص بهم. يبدو أنهم تولوا دور «الملك الفيلسوف»، حيث إن سلطتهم السيادية مدعومة بالمعرفة الفائقة.

وهكذا، بدأ أن انتصار الصهيونية قد أصبح أمرًا واقعيًا. حماس، آخر جماعة مقاومة فلسطينية رئيسية، لن تكون قادرة على مهاجمة إسرائيل سواء باستخدام الأنفاق أو عن طريق البحر أو البر. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يتم إسقاط صواريخها غير المتطورة من قبل «القبلة الحديدية». يرمز عملان إلى هذا الشعور بالانتصار، الأول هو استخدام استعارة «الجدار الحديدي»، التي صاغها لأول مرة الزعيم التصحيحي الصهيوني زئيف جابوتنسكي في العام ١٩٢٣ والذي اعتبر بناءه مقدمة للخضوع النهائي للسكان الأصليين في فلسطين. والثاني هو خطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ أيلول

اجتاح بها مقاتلو حماس الجدار الإسرائيلي المتطور الذي يفصل المستوطنات الإسرائيلية عن غزة بعثت برسالة واقعية إلى أولئك الذين يعتمدون على مثل هذه الأنظمة (مثل كوريا الجنوبية التي أقامت نظامًا مماثلًا على حدودها مع الشمال)، خاصة وأن إسرائيل جسدت لعقود نموذج الأمن النيوليبرالي.

استغرق «السياج الذكي»، الذي أطلق عليه اسم الجدار الحديدي، ثلاث سنوات ونصف لإكماله وتميز بحاجز بارتفاع ٦ أمتار (٢٠ قدمًا) مدعومًا بأجهزة استشعار متطورة وادارات وغرف قيادة وتحكم وأبراج مراقبة وأنظمة أسلحة يتم التحكم فيها عن بعد ومعدات كشف وجدار تحت الأرض وحواجز بحرية. تم استخدام ١٤٠٠٠٠ طن من الفولاذ والحديد في بنائه. عند الانتهاء من المشروع في كانون الأول ٢٠٢١، صرح بيني غانتس، وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، بأن «الجدار، وهو مشروع مبتكر ومتقدم تكنولوجيا، يحرم حماس من إحدى القدرات التي حاولت تطويرها [وهي بناء أنفاق لمهاجمة إسرائيل]». و«[إنه] يضع جدارًا حديديًا، وأجهزة استشعار وخرسانة بين المنظمات الإرهابية وسكان جنوب إسرائيل».

وبدا أن هذا السياج يمثل انتصار إسرائيل الكامل على الفلسطينيين [في قطاع غزة]. وتدير السلطة الفلسطينية الخاضعة باقي المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية [وتقيم علاقات مع] إسرائيل والغرب. أما المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل فيتم احتواؤهم بشكل فعال من خلال مختلف القوانين وممارسات المراقبة، بما في ذلك دمجهم في هوامش النظام السياسي الإسرائيلي، في حين تم تحييد سكان غزة البالغ عددهم ٢,٢٣ مليون نسمة. إنهم محاصرون في المنطقة الأكثر كثافة سكانية على وجه الأرض، حيث تتمتع إسرائيل بسلطة سيادية على حياتهم. ويمكنها

الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الرقابة خلال الحرب على غزة



■ اجتياز الجدار «الأسطوري» في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. (صحف)

وهكذا، بينما كان القادة العسكريون الإسرائيليون يستكشفون هابيتوس الفلسطينيين، كانت الجماعات العسكرية الفلسطينية تفعل الشيء نفسه. وفي الواقع، استخدمت حماس القناصة لتعطيل كاميرات المراقبة، واعتلت الطائرات الشراعية للتطبيق فوق السياج، وأعقب ذلك استخدام سيارات صغيرة لنقل المقاتلين لاحتلال قاعدة القيادة العسكرية والسيطرة عليها. وينطوي هجوم حماس على عامل آخر، لن أخوض فيه بالتفصيل، يتعلق بطبيعة التطور التكنولوجي. لا تتطور التقنيات دائماً بشكل ارتقائي ووفقاً للمبادئ نفسها، مما يخلق تناقضات بين التقنيات القديمة والجديدة. يفتح هذا التباين في المبادئ المستخدمة في التطور التكنولوجي الباب أمام دراسة الثغرات ونقاط الضعف في التقنيات الجديدة وإمكانية التغلب عليها بالتقنيات القديمة.

الخطر الثاني للاعتماد المفرط على البيانات هو أن البيانات الموضوعية يمكن تفسيرها بطرق مختلفة، وحتى متناقضة. على سبيل المثال، خلال حرب فيتنام، بالاعتماد على بيانات حول الخسائر الفيتنامية، اعتقد الاستراتيجيون الأمريكيون لسنوات عدة أن النصر كان قاب قوسين أو أدنى. ومع ذلك، لم يتحقق ذلك أبداً.

٢٠٢٣، قبل أسبوعين من هجوم حماس، والذي قلل فيه من شأن الفلسطينيين وتطلعاتهم الوطنية كعامل رئيس [في تحديد معالم المرحلة].

لكن، ينطوي هذا الاعتماد المفرط على تكنولوجيا وبيانات المراقبة على عيبين. أولاً، عدم الانتباه إلى ما أسماه الروائي جراهام جرين (Graham Greene) «العامل البشري»، في إشارة إلى عدم القدرة على التنبؤ بالدوافع البشرية والإبداع. وهكذا، على سبيل المثال، في مغامرة الرجال الراقصين، يشرح المحقق الأسطوري شرلوك هولمز (Sherlock Holmes) للشرير أبي سلاني فك رموز النص المشفر الذي استخدمته العصابة الإجرامية، قائلاً: «ما اخترعه رجل يمكن لرجل آخر أن يكتشفه». في هذا الصدد، أعتقد أن تأكيد فوكو (Michel Foucault) - الذي أدلى به في كتاب المراقبة والعقاب - في ما يتعلق بأحادية اتجاه السلطة، حيث يستوعب نزلاء السجن نظرة الحارس التأديبي، هو تأكيد خاطئ. في حين أن السلطة تتركز بلا شك في الغرفة الموجودة أعلى البرج، فإن هذا لا يعني أن السجناء يظلون سلبين. بدلاً من ذلك، قد يسعون إلى فك رموز نمط عمل الحارس وأوقات النشاط / الخمول والتحييزات واستخدامها لصالحهم.

وعلى الرغم من أوجه القصور في الاعتماد المفرط على تقنيات المراقبة وجمع البيانات، المعروفة للباحثين، كانت إسرائيل على استعداد لتحمل المخاطرة. أعتقد أن هذا له علاقة بعاملين. أولاً، الهوية الذاتية لإسرائيل كمجتمع استيطاني، والذي يميز نفسه عن السكان الأصليين من خلال كونه حديثاً ومتقدماً تكنولوجياً. في الواقع، كانت فكرة تشكيل مستعمرة للمستوطنين المتحضرين ضد البرابرة من مكونات الهوية الإسرائيلية وكذلك مفهوم الغرب.

ثانياً، على الرغم من أن المراقبة، كشكل من أشكال السلطة، موجودة في جميع الأماكن، إلا أنها تشكل مسألة حياة أو موت للمستوطنين والمستعمرين. ونظراً لغربتهم عن البيئة المحيطة بهم والدونية الديمغرافية، أصبحت المراقبة أداة رئيسة لإسرائيل لتأمين هيمنتها، خاصة منذ العام ١٩٦٧ عندما سيطرت على عدد كبير من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي حين أن مراقبة مثل هذا العدد الكبير من السكان التابعين يمكن اعتباره عبئاً، فإنه فتح فرصاً جديدة لإسرائيل. أولاً، أصبح ينظر إليه على نطاق واسع من قبل النخب الليبرالية الجديدة ومجمع الصناعات الرقابية كنموذج ناجح لإدارة السكان والمراقبة. ونتيجة لذلك، أصبح الفلسطينيون مختبراً لتجربة التقنيات والأساليب الجديدة، وبالتالي خلق مجتمع هوية بين إسرائيل وهذه الكيانات. ثانياً، تم دمج إسرائيل بشكل جيد في صناعة المراقبة المعولة، وغالباً ما يطلق عليها اسم دولة الستارت أب (start-up nation). إلى جانب الأرباح الكبيرة التي حققتها النخبة الأشكنازية، ساعد بيع معدات المراقبة الإسرائيلية على تعزيز مكانتها الدولية، وذلك أساساً من خلال بيع برامج المراقبة للأنظمة القمعية.

يبدو أن فشل نظام المراقبة الإسرائيلي خلال حرب غزة لا يشكل ضربة لأنظمة المراقبة الحديثة فحسب، بل يسلط الضوء أيضاً على المخاوف بين النخب النيوليبرالية والمسؤولين عن مجمع الصناعات الرقابية في ما يتعلق باستخدام نموذج المراقبة الحالي. أعتقد أن هذا يفسر جزئياً شراستهم في الدفاع عن حرب الإبادة الإسرائيلية.

في هذا المنعطف الحاسم لنموذج المراقبة والسيطرة الحالي، مضت إسرائيل قدماً من خلال دمج أدوات الذكاء الاصطناعي في ألتها الحربية. وعلى الرغم من

أن هذا الدمج موضع نقاش واسع بين السياسيين والخبراء والقادة العسكريين، فإن إسرائيل استخدمت أدوات كانت تختبرها لبعض الوقت، وبالتالي أدت دورها كمختبر لتقنيات المراقبة والقمع الجديدة. وفي هذا الصدد، امتنعت إسرائيل عن التوقيع على المعاهدة التي تدعمها الولايات المتحدة، والتي تهدف إلى تعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في الحرب.

حتى الآن، استخدمت إسرائيل ثلاث تقنيات رئيسة من الذكاء الاصطناعي، هي: البشارة (Gospel)، أين أبي (Where's Daddy) والخزامى (Lavender). يعمل كل منها على جانب معين من توليد الأهداف. الأول يجمع بيانات عن المباني التي يفترض أنها تستخدم من قبل أشخاص ينتمون إلى حماس أو الجهاد الإسلامي. والثاني ينبه إلى هدف يقترّب من مبنى معين، بينما يستخدم الثالث بيانات من مصادر مختلفة (وسائل التواصل الاجتماعي، صور، بيانات تم الحصول عليها من الهاتف الخليوي، وما إلى ذلك) لتحديد الاحتمال الإحصائي بأن شخصاً معيناً هو ناشط في حماس. لقد غيرت هذه الأنظمة معنى الحرب. وبدلاً من قتل مقاتلي حماس في ساحة المعركة، يتم قصفهم في منازلهم مع عائلاتهم وربما مدنيين آخرين، الذين يعتبرون أضراراً جانبية. وفقاً للأنظمة، يسمح بقتل [كأضرار جانبية «معقولة»] ما يصل إلى ٢٠ مدنياً إلى جانب كل ناشط صغير من حماس وحوالي ١٠٠ مدني مع كل قائد من حماس. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام القنابل «الغبية» الرخيصة بدلاً من القنابل الذكية لتوفير الموارد في اغتيال صغار العملاء يزيد من احتمال حدوث «أضرار جانبية».

أدوات الذكاء الاصطناعي هذه لها العديد من الخصائص. أنها تولد كميات هائلة من الأهداف من خلال إعطاء الأولوية للكمية على الجودة. تعالج هذه الأدوات البيانات وتولد أهدافاً بسرعة غير مسبوقه، وبالتالي تقصر «سلسلة القتل»؛ وهي فعالة من حيث التكلفة. وفقاً لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق أفييف كوخافي «في الماضي كانت هناك أوقات في غزة كنا فيها ننشئ ٥٠ هدفاً في السنة. واليوم ينتج الذكاء الاصطناعي ١٠٠ هدف في يوم واحد».

لم يقتصر الذكاء الاصطناعي على زيادة وحشية الحرب من خلال طمس الخط الفاصل بين المدنيين والمقاتلين فحسب، بل أدى أيضاً إلى تغيير التوازن في

الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الرقابة خلال الحرب على غزة



■ جندي إسرائيلي يقف للحراسة خلال حفل افتتاح الجدار الفاصل عن غزة بعيد الانتهاء منه وذلك في ٧ كانون الاول ٢٠٢١. (صحف)

بأن إدخال الأتمتة والذكاء الاصطناعي يؤدي إلى إزالة مهارات الموظفين الفنية والأخلاقية. كان إدخال إسرائيلي أدوات الذكاء الاصطناعي في أسلحتها ممكناً بسبب تعاونها مع شركتي التكنولوجيا العملاقين غوغل (Google) وأمازون (Amazon) ضمن مشروع يسمى نيمبوس (Nimbus). وفقاً لاتفاق مع غوغل، سيتم منح وزارة الدفاع الإسرائيلية «منطقة هبوط» (landing zone) خاصة بها في غوغل كلاود (Google Cloud) - وهي نقطة دخول آمنة، والتي من شأنها أن تسمح للجيش الإسرائيلي ووكالات أمنية أخرى بتخزين ومعالجة البيانات والوصول إلى خدمات الذكاء الاصطناعي الخاصة بغوغل. وعلاوة على ذلك، ستزود غوغل وأمازون إسرائيل بخدمات استشارية. تشير نقطتي الثانية إلى التحالفات التي نشأت بسبب الحرب. أعتقد أن القواسم المشتركة بين مؤيدي الفلسطينيين ومؤيدي إسرائيل تختلف عن قواعد التضامن السابقة. هذه لا تعكس الانتماء إلى الحضارة أو الدين أو الأيديولوجية الرسمية (اليسار المؤسسي مثل حزب العمال البريطاني مقابل اليمين) أو حتى الجغرافيا (الجنوب العالمي مقابل الشمال). بل إنها تستند إلى العلاقة بأنماط المراقبة والسيطرة، ونظام الحقيقة، الذي يدعم النموذج المثير. لذلك ليس من المستغرب أن يكون

التفاعل بين الإنسان والآلة من خلال التنازل عن المزيد من السلطة للآلة وتقريبنا من عالم بئس تحكمه الروبوتات. على سبيل المثال، شهد جندي مكلف بالتحقق من الأهداف الناتجة عن أدوات الذكاء الاصطناعي أنه لم يمض أكثر من ٢٠ ثانية في التحقق من الهدف المنتج آلياً. المتغير الوحيد الذي يتحقق منه هو جنس الهدف، مضيئاً: «لم يكن لدي أي قيمة مضافة كإنسان، بصرف النظر عن كونه يضع ختمه للموافقة». وقال آخر: «إنه حقاً مثل المصنع. نحن نعمل بسرعة وليس هناك وقت للتعمق في الهدف. وجهة النظر هي أنه يتم الحكم علينا وفقاً لعدد الأهداف التي ننجح في توليدها».

والأكثر خطراً هو تأثير التكنولوجيا على الوعي والنظرة العالمية للسياسيين والقادة العسكريين الذين يديرون الحرب. على سبيل المثال، تدعي إلكه شفارتز (Elke Schwarz) أن «النظام الذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي إلى الرضا الأخلاقي، ويدفع المستخدمين نحو العمل بدلاً من عدم العمل، ويدفع الناس إلى إعطاء الأولوية للسرعة على التفكير الأخلاقي التداولي». (Vox, May ٨, ٢٠٢٤). وفي الوقت نفسه، يجادل الفيلسوف شانون فالور (Shannon Vallor)، في مقالات مختلفة،

مؤيدو الفلسطينيين دولاً عانت من الاستعمار الاستيطاني في جنوب إفريقيا والجزائر وأيرلندا، بالإضافة إلى إسبانيا والنرويج، التي عاشت في ظل أنظمة فاشية (كانت إسبانيا تحت حكم نظام فرانكو (Franco regime) مدة ٣٩ عامًا، وكانت النرويج تحت نظام فيدكون كوزلينج (Vidkun Quisling) المتعاون بين عامي ١٩٤٢ و١٩٤٥). في مقابل هذه الدول، تقف النخب (من اليسار واليمين) ذات الإرث الاستعماري السابق والدول الإمبريالية الجديدة، التي لها تاريخ طويل من الإبادة الجماعية والقمع، مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة.

يدور داخل الدول الغربية الصراع بين أولئك الذين يعارضون نموذج المراقبة والسيطرة النيوليبرالية - الموظفون والطلاب والأساتذة - وأولئك الذين يديرون أنظمتهم - إدارة الشركات والجامعات والسياسيون. في حين أن الاستياء الحالي يعكس الغضب الأخلاقي في ما يتعلق بحرب الإبادة الجماعية المستمرة في غزة، فإن هذا الغضب يرتبط بالتآكل السريع للحريات في ظل الرأسمالية النيوليبرالية. في الواقع، منذ تسريبات سنودن (Snowden)، كان هناك وعي متزايد بمهام المنصات الرقمية ليس فقط في جمع البيانات الشخصية لجميع المواطنين، ولكن أيضًا في التلاعب بوعيهم، وبالتالي جعلهم على نحو متزايد «أشياء» يمكن استخراج قيمة منها. العلاقة بين الحرب على غزة وتشييء المواطنين المتزايد في جميع أنحاء العالم تم التعبير عنها من قبل مختلف الجماعات والأفراد. على سبيل المثال، في بيان صادر عن الاتحاد الكندي للطلاب الذي يمثل أكثر من نصف مليون طالب، ذكر:

... من الساحل إلى الساحل، يواصل الطلاب الدعوة إلى وقف فوري لقصف غزة، ووضع حد فوري للحصار، وفلسطين حرة ومحرة.

إننا نشهد مزيدًا من التطور لرواية تسعى إلى التقليل من واقع الفلسطينيين، وحماية جرائم الحرب الإسرائيلية، وتشويه سمعة مؤيدي العدالة. هذه الرواية ليست جديدة؛ فالشركات والمؤسسات والحكومات التي تمارس تاريخيًا ولا تزال تمارس الاستعمار الاستيطاني، وتستفيد منه، مثل الدولة التي تسمى كندا، هي متواطئة في مشروع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وتجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم، بل شاركت في بناء المشروع وتدعمه بنشاط وتستثمر به. نرى من خلال

تقارير الجهات المهيمنة هناك حول هذه القضية، ومن خلال الانتقادات اللغوية المتعمدة المستخدمة لوصف الفصل العنصري الوحشي والاحتلال على أنه مجرد صراع (conflict)، يتم التعتيم على الفظائع المستمرة التي يتعرض لها الفلسطينيون منذ ٧٥ عامًا. فليكن واضحًا، الإبادة الجماعية ليست صراعًا.

وبالمثل، دعا بيان مشترك صادر عن أكسفورد أكشن (Oxford Action of Palestine) وكامبريدج من أجل فلسطين (Cambridge for Palestine) جامعتيهما إلى التوقف عن دعم إسرائيل معنويًا وماليًا، مؤكدًا أن «أرباح أكسفورد (أو Oxbridge)، في تعبير عن الجامعتين) لا يمكن أن تستمر في الصعود على حساب حياة الفلسطينيين، ويجب ألا تبنى سمعتها بعد الآن على تبييض الجرائم الإسرائيلية». تم توضيح علاقة أوسع بين الحكومة النيوليبرالية والحرب على غزة من قبل قارئ «واشنطن بوست» في عمود الرأي:

غزة هي في الوقت الحالي الأمر الملح لهؤلاء الطلاب، ولكن عند النظر بشكل أوسع، هناك مجال أكبر لشعور الطلاب بالإحباط والغضب. لقد نشأوا في ظل قضايا اجتماعية وسياسية أثرت سلبًا على حياتهم ومستقبلهم. إنهم يعرفون الأدلة القاطعة حول تغير المناخ، لكنهم يرون استجابة ضئيلة لمعالجته. لقد مرّوا بتدريبات على الإغلاق في مدارسهم أو اختبأوا من مطلقي النار النشطين بينما شاهدوا السلطات تتجاهل فرض قيود على الأسلحة. ربما تكون مناهج مدارسهم ومكتباتها قد أفرغت من الأفكار المؤثرة. بالنسبة للعديد من النساء الشابات، تم سلب حقهن في التحكم بأجسادهن. والآن، المنصة الرقمية التي اختارها الكثير منهم، تيك توك، قد تكون مهددة بالخطر. البالغون المسؤولون يبدون عاجزين وغير مباينين.

وإلى جانب الطلاب، دعم الموظفون الفلسطينيون. برزت مجموعتان لأسباب مختلفة: عمال «ستاربكس» (Starbucks) ومهندسو جوجل. على الرغم من وضعهم في أسفل سلم التوظيف من حيث ظروف العمل، وجد عمال ستاربكس الوقت والشجاعة لإصدار بيان يدعم الفلسطينيين. لم يسلط رد فعل الإدارة المبالغ فيه الضوء على ممارسات الشركة غير العادلة وأثار تساؤلات بشأن علاقتها بالاحتلال الإسرائيلي فحسب، بل أدى أيضًا إلى مقاطعة واسعة لمنتجاتها من قبل عدد كبير من السكان بما في ذلك في العديد من البلدان

الدكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المراقبة خلال الحرب على غزة

العلاقة بين الحرب على غزة وتشبيء المواطنين المتزايد في جميع أنحاء العالم تم التعبير عنها من قبل مختلف الجماعات والأفراد، على سبيل المثال، في بيان صادر عن الاتحاد الكندي للطلاب الذي يمثل أكثر من نصف مليون طالب، ذكر:

... من الساحل إلى الساحل، يواصل الطلاب الدعوة إلى وقف فوري لقصف غزة، ووضع حد فوري للحصار، وفلسطين حرة ومحررة.

هذه الاتهامات بشكل قاطع فحسب، بل أشارت أيضاً إلى ممارسة أكثر غرابة، أضافت إنستغرام كلمة «إرهابي» كترجمة آلية إلى الملفات الشخصية الفلسطينية على الانستغرام والواتساب، وأنشأت رسوماً توضيحية تم إنشاؤها تلقائياً للأطفال الذين يحملون السلاح عندما طلب منهم كلمة «فلسطين».

أما بالنسبة لعمال غوغل الذين سعوا إلى أخذ الشركة للاصطفاف إلى جانب المواطنين العاديين والقضايا الأخلاقية، فقد عوقبوا، تم فصل خمسين من العمال الذين انتظموا تحت شعار «لا تكنولوجيا للفصل العنصري» (No Tech For Apartheid) دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، كما دعت جوجل الشرطة إلى تفريق احتجاجات اعتصام العمال التي نفذت في مكاتبها في نيويورك وصانيفيل (Sunnyvale) بولاية كاليفورنيا. علاوة على ذلك، فقد قيدت لوحة الرسائل التي يستخدمها العمال لتبادل الأفكار، بما في ذلك انتقاد رؤسائهم ومناقشة خفض الوظائف.

خلاصة القول، أزعج أن الحرب على غزة قد سلطت الضوء على التناقض العميق وغير القابل للحكم بشكل متزايد الموجود في النظام العالمي الحالي، وسلطت الضوء على السخط الذي تشعر به قطاعات كبيرة من السكان في جميع أنحاء العالم في ما يتعلق بالتشكيل النيوليبرالي ومبادئه الأساسية وأدوات المراقبة والتشبيء والإدارة. لكن مع ذلك، من المحزن أن نرى بقاء الكثيرين تحت المعاناة، لا سيما من الأطفال، والمسنين، والنساء، والمرضى.

ذات الأغلبية المسلمة. أجبر الضغط الناتج الشركة على السماح بتشكيل نقابات للعمال وقبول إجراء المفاوضات الجماعية.

وفي الوقت نفسه، احتج موظفو جوجل وأمازون على استخدام شركاتهم لعمليهم وموهبتهم لأغراض مشكوك فيها أخلاقياً. وتعبيراً عن محنتهم الأخلاقية، وقع ٣٩٠ موظفاً رسالة تدين ليس فقط مشاركة شركاتهم في مشروع «نيمبوس» ولكن أيضاً تعاونهم الدائم مع مختلف المؤسسات العسكرية والتنميطية، بما في ذلك وزارة الدفاع الأميركية والهجرة والجمارك وإدارات الشرطة الحكومية والمحلية. وفي ما يتعلق بالفلسطينيين، ذكروا ما يلي:

«ولا يمكننا أن نغض الطرف عن ذلك، لأن المنتجات التي نصنعها تستخدم لحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية، وإجبار الفلسطينيين على الخروج من ديارهم، ومهاجمة الفلسطينيين في قطاع غزة - وهي أعمال دفعت المحكمة الجنائية الدولية إلى إجراء تحقيقات في جرائم الحرب».

يسلط مشروع نيمبوس الضوء على الاتجاهات المتناقضة ظاهرياً، التي اتخذها العديد من عمالقة التكنولوجيا. فهي توفر للمستخدمين وسائل للاتصال وإدارة شؤونهم بكفاءة، لكنها توفر في الوقت نفسه الأدوات اللازمة لمراقبتهم وتنميطهم، وفي بعض الحالات، كما هو الحال في غزة، لبؤسهم وموتهم. ولكن بعيداً عن المظاهر، فإن التزام هذه الشركات بدعم النظام المهيمن ومظاهره لا يتزعزع. وفي هذا الصدد، تم توجيه اللوم إلى المحتوى الفلسطيني. وعندما تم تعيين هيئة طرف ثالث من قبل ميتا-فيسبوك (Meta) للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاك فيسبوك حقوق الإنسان الفلسطيني من خلال مراقبة المحتوى خلال حرب إسرائيل على غزة عام ٢٠٢١، فإنها لم تصادق على